الوقف والابتداء دراسة تداولية من خلال علل الوقوف للسجاوندي(ت٥٥٦٠هـ)

إعداد

د. أيمن فتحي عبد السلام زين

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد

كلية دار العلوم – جامعة المنيا

٢٠١٨م

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار هديه إلى يوم الدين، وبعد

فلقد تطورت الدراسات اللغوية في الفترة الأخيرة تطورا ملحوظا، حيث أضحى الاتجاه التداولي هو الغالب والمسيطر على الساحة اللغوية العالمية بعد انحسار الاتجاه الشكلي، وصارت دراسة استعمال اللغة أو اللغة في سياق الاستعمال هي ديدن هذا الاتجاه، وانبرى الباحثون العرب يفتشون في التراث العربي عن أصول أو ملامح لهذا الاتجاه، وقد وجدوا من ذلك الكثير، فبحثوا في التفسير فأخرجوا دررا، وبحثوا في أصول الفقه، وفي النحو وفي الأدب فوجدوا أن ثمة تحليلات تداولية في هذا التراث وإن لم تسمَّ بهذا الاسم، فغياب المصطلح عندهم ليس دليلا على غياب المفهوم، وعلى الرغم من كثرة هذه الدراسات فإنني لم أر واحدا – على حد علمي - طرق باب الوقف والابتداء ليدرسه دراسة تداولية، لذا يأتي هذا البحث بعنوان" **الوقف والابتداء دراسة تداولية**" ليبين كيف أن معالجة علمائه له تعد معالجة تداولية، مطبقا ذلك على كتاب يعد عمدة في هذا الباب العظيم وهو" علل الوقوف للسجاوندي ت ٥٦٠هـ".

ويهدف البحث إلى هدف أصيل، وهو بيان أن الوقف والابتداء ليس مبحثا تركيبيا فحسب، فهو لا يقوم بناء على فهم القواعد النحوية وحدها، فكم من الوقوفات التي أجازها البعض ووافقت قواعد النحو لكن السجاوندي رفضها؛ لأنها مخالفة للواقع الاستعمالي، ولذا فلابد من توافق هذه القواعد مع الاستعمال من خلال القصد والمقام وما يحيط بهما من ظروف اجتماعية وثقافية ودينية...إلخ.

كما يهدف البحث إلى استخراج العلل التداولية لظاهرة الوقف والابتداء من خلال ما قدَّمه السجاوندي في كتابه" علل الوقوف"، وبيان كيف تعامل مع اللغة من خلال الوقف والابتداء، وكيف فهم قصد الخطاب القرآني، مع عرض ما قال به على ما تدعو إليه التداولية.

هذا، وقد قسمت هذا البحث إلى ثلاثة مباحث يسبقها تمهيد، وتعقبها خاتمة الدراسة وأهم نتائجها، وثبت بالمصادر والمراجع.

أما المبحث الأول فجاء بعنوان:" الوقف والابتداء وعلاقته بالقصد." من خلال الحديث عن الوقف اللازم، والابتداء القبيح، وبعض النماذج من

الوقف الجائز. وقد اقتضت طبيعة هذا المبحث أن يكون أكبر من المبحثين الآخرين نظرا لتعدد الصور التي يتناولها الوقف اللازم تحديدا.

وجاء المبحث الثاني بعنوان:" الوقف والابتداء وعلاقته بالمقام"، وبيّنت فيه دور المقام في الوقف من خلال الاستشهاد ببعض نماذج من الوقف التام "المطلق " والوقف الجائز.

وأما المبحث الثالث فجاء بعنوان" الوقف والابتداء وعلاقته بالأفعال الكلامية وطريقة الأداء".

وبيّنت فيه معنى التنغيم عند السجاوندي، ودور التحبير الصوتي في فهم الأفعال الكلامية، وكيف أن علل السجاوندي لها علاقة بالتنغيم من خلال الربط بين علله وطرق الأداء التي قال بها التابعون له في علوم القرآن.

وبعد فإنني إذ أضع هذا البحث بين يدي أساتذتي لأرجو الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في طرح موضوعه، وأن يحقق الهدف المنشود منه، وأن يكون لبنة في خدمة القرآن الكريم، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

المبحث الأول

الوقف والابتداء وعلاقته بالقصد

من المسلَّم به أن أي لغة تهدف إلى الإفهام، وهذا لا يتحقق إلا بمعرفة مقاصد المتكلمين، ولذا فإن المقاصد تتبوأ منزلة محورية في النظرية التداولية الحديثة، فلا وجود لأي تواصل دون قصد؛ لأن القصد هو الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب. [١]

والقصد كما يقول د. نحلة بالنسبة للمتكلم ثابت ومحدد لا يتغير، لكن مراتب السامعين تتفاوت في إدراك قصد المتكلم تبعا لتفاوت قدراتهم العقلية واللغوية والثقافية [٢]، وليس أدل على ذلك – في نظري - من الاختلاف الموجود بين علماء الوقف والابتداء في تصنيفهم للوقف الواحد بين التام والكافي والحسن ...إلخ. فكل منهم ينظر للقصد الذي يراه وفقا لقدرته اللغوية وثقافته، لذا فإننا لا نكاد نجد اتفاقا بين رسم المصاحف فيما يخص علامات الوقف.

ولما كان القصد هدفا محوريا بالنسبة لهم في الوقف، فهو كذلك بالنسبة للابتداء، حيث ذكر هؤلاء الأفذاذ أن الابتداء "لا يكون إلا اختياريا، ولا يكون إلا بموف للمقصود "[٣]، وعلى هذا فكل من الوقف والابتداء يتخذ من القصد هدفا محوريا تداوليا.

وإذا كان جرايس(Grice) قد وضع (مبدأ التعاون) بين المتكلم والمخاطب، ذلك المبدأ الذي يشكل مبدأ عاما يشتمل على أربعة مبادئ فرعية [٤] فما يعنيني منها الآن مبدآن يمكن أن نجد لهما نظيرا في علل الوقوف للسجاوندي، وهما:

١- مبدأ الكيف Quality ويعني "لا تقل ما تعتقد أنه غير صحيح، ولا تقل ما ليس لديك دليل عليه".

---

[١] انظر: التصورات التداولية لمبحث المقصدية لمحمد بكاي ، ص:١٩٥، وانظر :التداولية عند العلماء العرب د. مسعود صحراوي، ص٢٠٠، وما بعدها.

[٢] انظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د. محمود نحلة، ص:٨٩.

[٣] انظر كلام محقق علل الوقوف، ص١٧

[٤] انظر تفصيلاتها: ظاهرة الالتباس في اللسان العربي د. كمال الزيتوني، ص:٧٨، ٧٩. وانظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د. محمود نحلة، ص ٣٤.

٢- مبدأ الطريقة manner أو البيان وينص على أربع تعليمات هي: اجتنب الغموض، اجتنب الالتباس، الزم الإيجاز،اعرف مواضع الفصل والوصل.[١]

أقول إن الهدف الرئيسي الذي وجد لأجله علم الوقف والابتداء يتمثل في الوصول بالقارئ باعتباره مؤديا أو ناقلا لكلام رب العالمين إلى تجنب الغموض والالتباس ومعرفة أين يقف وأين يصل حتى تتحق المقصدية على أكمل وجه. بل إن السجاوندي بوصفه واحدا من هؤلاء العلماء أثبت من خلال علامات الوقف، ومن خلال الابتداء أن الوصول إلى القصد لا تكفي فيه كفاءة الاستخدام اللغوي (المحافظة على قواعد النحو) بل تنضاف إليه شروط الاستعمال أو التداول، أو لنقل الشروط التي تعكس علاقة اللغة بالأفراد المتكلمين بها.

فالكفاءة اللغوية لا تكفي وحدها للوصول إلى القصد؛ لأن القارئ قد يقف عند كلام صحيح نحويا، كما يمكن أن يبدأ بكلام موافق لشروط القواعد أيضا لكن انتفت عن الوقف والابتداء مطابقتهما للتداول بأن صار كل منهما محالا لأنهما يخالفان الواقع، لذا كان لابد من وجود قدرات أو كفاءات أخرى إلى جانب كفاءة اللغة منها المعرفة العامة بالعالم بما يشمله من أطره الثقافية والدينية والاجتماعية والتاريخية...إلخ.

ولقد تحدث الباحثون في التداولية وتطبيقاتها في التراث اللغوي العربي، وجعلوا منها حديث سيبويه إمام النحاة عن باب الاستقامة من الكلام والإحالة، حيث قسّم سيبويه الكلام إلى مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، وقبيح، وذكروا أن معالجة سيبويه لهذا الباب تعد معالجة خاضعة للتداولية.[٢]

فإذا كانت معالجة سيبويه السابقة معالجة تداولية – وهي كذلك – فإن علماء الوقف والابتداء قد قدموا صورة تطبيقية – من وجهة نظري – للكلام المحال والقبيح تداوليا من خلال حديثهم عن الوقف اللازم، والوقف القبيح، والابتداء القبيح، فالوصل في هذين النوعين يوافق قواعد اللغة والنحو لكنه تخالف الاستعمال التداولي والمقصود من الكلام، ولعل ذلك يتضح من خلال تناول هذه الصور السابقة عند السجاوندي.

---

[١] هذا المبدأ مختلف في ترجمته بين الباحثين كما ذكر كمال الزيتوني واختار مصطلح "بيان" كما أن تعليمات هذا المبدأ مختلف في ترجمتها كما يبدو لي، فجملة " اعرف مواضع الفصل والوصل" لم يذكرها د. نحلة هكذا ولكنه قال " رتب كلامك " ولكني اخترت عبارة الزيتوني؛ لأنها هدف أساسي في الوقف والابتداء. انظر ظاهرة الالتباس في اللسان العربي، ص: ٧٩. وانظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د.محمود نحلة، ص ٣٤.

[٢] انظر: الكتاب لسيبويه:١/٢٥، البعد التداولي عند سيبويه: أ. مقبول إدريس، ص ٢٤٦، ٢٤٧.

أولاً - الوقف اللازم وعلاقته بالقصد[١]

يعرف السجاوندي الوقف اللازم بقوله:" فاللازم من الوقوف ما لو وصل طرفاه غيَّر المرام، وشنَّع معنى الكلام"[٢]، واقترح د. مساعد الطيار تسميته "بوقف البيان"[٣]، ولنا أن نقارن بين هذه التسمية وبين مبدأ البيان الذي وضعه جرايس وأشرت إليه سابقا.

وحين نأتي لتطبيقات السجاوندي لهذا الوقف نجده يعلل لزوم الوقف بعلل تداولية بالدرجة الأولى، تتلخص في أن وصل الكلام يؤدي به إلى المحال التي ذكره سيبويه – من وجهة نظري – وهذه الإحالة راجعة إلى صور متعددة ، منها : المحال من جهة الزمن التداولي، ومنها المحال من جهة تناقض الكلام أوله بآخره؛ لأن الكلامين اللذين ينبغي الوقف بينهما متضادان نظرا لا ختلاف القائل، مما يؤدي وصلهما إلى ما يسمى باللبس التداولي، ومنها ما يرجع إلى صلاحية موقع كلمة ما أو ملفوظ معين لأن يتوافق مع بنيتين تركيبيتين مختلفتين تجيزهما اللغة العربية حسب قواعدها لكن الواقع الاستعمالي لا يؤيد إلا وجها واحدا.

وقد تأتي الإحالة من ناحية أن بعض الأدوات أو حروف المعاني في اللغة العربية ذات طبيعة خاصة يرتبط بما يعرف في التداولية بالافتراض السابق الذي تكونه هذه الأدوات حين تتصل بجملة من الجمل وهو مخالف للمقصود مثل" لو ، وإنْ " الشرطيتين. وبناء عليه إذا لم يفصل بين الجملتين بعلامة الوقف اللازم أدى عدم الفصل إلى تشويش من شأنه أن يعيق عملية التواصل.

أ ــ الكلام المحال من جهة الزمن:

لقد راعى السجاوندي فكرة الزمن في تحليلاته للوقف اللازم حتى لا يصير الكلام محالا، فإذا كانت التداولية "تراعي كل ما يتعلق بالمعنى داخل اللغة وخارجها، وتتآزر مع العلوم المعرفية المختلفة لتفسير المعنى التداولي

---

(١) ينقسم الوقف عند السجاوندي إلى خمسة أقسام هي:١ــ الوقف اللازم وعرَّفه بقوله:" ما لو وصل طرفاه غيّر المرام، وشنّع معنى الكلام" ، ورمزه " مـ.٢ــ الوقف المطلق: وهو "ما يحسن الابتداء بما بعده" ورمزه " ط " وسوف أستبدل هذا الرمز بالرمز المشهور في المصاحف، وهو " قلي" .٣ــ الوقف الجائز: وهو " ما يجوز فيه الوصل والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين" ومزه " ج"،٤ــ المجوز لوجه : لم يعرّفه. ورمزه" ز" .٥ــ المرخص ضرورة، وهو:" ما لا يستغني ما بعده عما قبله لكنه يرخص الوقف ضرورة انقطاع النفس". ورمز للوقف الممنوع بالرمز " لا ". انظر علل الوقوف:ص ٦٢، ٦٣/ ١.

(٢) علل الوقوف :١/٦٢.

(٣) وقوف القران وأثرها في التفسير د. مساعد الطيار، ص: ٢٧٤.

مقصود المتكلم، بما في ذلك زمان ومكان التخاطب وملابساته وما يؤثر في المتخاطبين "[١] فإن ذلك نجده من خلال تعليل السجاوندي للوقوف التالية:

قوله تعالى:{وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا ..}(٢٧) سورة المائدة. يقول السجاوندي:" بالحق ٢٧م ؛ لأن "إذ " ليس بظرف لقوله تعالى" اتْلُ " ولو صار" إذ " به لالتبس به وصار معنى الكلام محالا. [٢]

قوله تعالى:{وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ ۘ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ ..}(١٦٣) سورة الأعراف. يقول السجاوندي:"حاضرة البحر ١٦٣ م ؛ لأنه لو وصل لصار ظرفا لقوله :{وَاسْأَلْهُمْ}، وهذا محال. [٣]

قوله تعالى: {فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا ۝(٥) يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ (٦)} سورة النازعات. يقول:" أمرا ٥ م " لأنه لو وصل صار يوما ظرفا للمدبرات، وقد انقضى تدبير الملائكة في ذلك اليوم، بل عامل يوم " تتبعها " [٤]

وكذلك قوله تعالى: {إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ ۝(١٥) يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَىٰ إِنَّا مُنْتَقِمُونَ(١٦)} سورة الدخان، يقول:" عائدون ١٥ م "؛ لأنه لو وصل صار يوم نبطش ظرفا لعودهم إلى الكفر وهو يوم القيامة أو يوم بدر، والعود إلى الكفر فيهما غير ممكن". [٥]، أو كما قال في أول الكتاب عن هذه الآية معللا لزوم الوقف: " فإنهم كانوا يوم بدر يقتلون، ويلقون في الآبار، ويوم القيامة يشدون بالسلاسل، ويلقون في النار." [٦]

عندما نأتي لنحلل هذه الآيات وفقا لما تقول به التداولية نجد أن زمن الفعل" وَاتْلُ "في الآية الأولى " والفعل "وَاسْأَلْهُمْ " في الثانية، والزمن المضمن في اسم الفاعل" فَالْمُدَبِّرَاتِ " واسم الفاعل " عَائِدُونَ " في الثالثة والرابعة، يختلف عن الزمن الذي يدل عليه الظرف" إذ " والظرف " يوم "، لذا نجد اتفاقا بين النحاة وعلماء الوقف في تقدير فعل محذوف يصلح أن يتعلق به الظرف؛ وذلك راجع إلى طبيعية الظروف الاستعمالية من أنها لابد لها من فعل أو شبه فعل ليتعلق به الظرف، لذا فاللغة تسمح بتعلق هذين الظرفين بما سبقهما من الفعل وشبهه لكن الاستعمال التداولي لا يبيح، فليس المقصود أن يتلو عليهم النبي نبأ ابني آدم في الوقت الماضي، فزمن التلاوة هو (عهد النبي)، وزمن

---

[١] آفاق التداولية في القصص النثرية د. محمد عبد السلام الباز .ص٦٧.
[٢] علل الوقوف للسجاوندي: ٤٤٩، ٤٥٠/ ٢.
[٣] المصدر السابق : ٢/٥١٩.
[٤] علل الوقوف للسجاوندي: ١٠٨٦، ٣/١٠٨٧.
[٥] المصدر السابق: ٩٢٧، ٣/٩٢٨.
[٦] المصدر السابق: ١/١١٥.

التقريب هو (عهد آدم)، وليس المقصود اسألهم عن القرية في وقت اعتدائهم لأنه قد انتهى، وليس المقصود تدبير الملائكة يوم القيامة، وما أدق استعانة السجاوندي – في الآية الاخيرة - بحالهم يوم بدر أو يوم القيامة ليكون مؤكدا للزوم الوقف لأنه يتنافى مع الواقع، فكل هذا يدخل في الكلام المحال من ناحية الزمن، وهذا يؤكد عناية السجاوندي للزمن التداولي الذي يتناسب مع المقام والمقصود.

ومما يؤكد ذلك – في رأيي – أن هناك صورا أخرى تشبه الصور السابقة في التركيب، وتختلف عنها في المقام والمقصود، ولم يوضع عليها علامة وقف لازم، نحو قوله تعالى:" {كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ (١٠٥) إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ (١٠٦)} سورة الشعراء، يقول السجاوندي:" المرسلين ١٠٥ ج ؛ لأن "إذ" يصلح ظرفا للتكذيب، ويصلح مفعولا لمحذوف، أي : اذكر إذ، والوصل أوجه. [١]

فهذه الآية تختلف عن النمط السابق في أنها بدأت بفعل ماض، والآيات الأخرى أفعالها تدل على الأمر الذي يدل على زمن التكلم الحالي، ولذا فإنني أرى - وأرجو ألا أكون مخطئا - أن تراجع كل مواضع "إذ" في كتب إعراب القرآن الكريم ومعانيه، وكتب التفسير، وتقديرات النحاة في تعلقها، هل بما سبق؟ أم بمحذوف؟ لنرى أي الأعاريب غير جائز تداوليا لئلا يذكر عند الإعراب.

ب ــ الكلام المحال من ناحية التناقض واختلاف القائل:

ويعني هذا أن تدل الجملة الأولىٰ أو القول الأول على معنى تام، ثم يتلوه قول آخر أو حكاية قول آخر مختلف عن الأول، فيؤدي وصل هذين القولين إلى ما يسمى باللبس التداولي أو تشويش الدلالة أو قطع التواصل بين القارئ والمستمع، فيفسد القصد من الكلام، وغالبا ما يرتبط هذا النوع بمرجع الضمائر. ولعل أصدق الشواهد التي تؤكد ذلك ما يلي:

قوله تعالى:{فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ ۘ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي ..}(٢٦) سورة العنكبوت. يقول السجاوندي:" لوط ٢٦ م؛ لأنه لو وصل صار قوله : (وقال) معطوفا على (ءامن) وإنما آمن لوط، وقال إبراهيم. [٢]

ففي هذه الآية لما صلح عطف (وقال) بالواو على (ءامن) وفقا لقواعد النحو، حدث أن فهم المستمع أن الذي هاجر هو " لوط" ؛لأن الضمير يعود

[١] علل الوقوف للسجاوندي: ٢/ ٧٥٨.
[٢] علل الوقوف للسجاوندي. ٢/٧٨٨.

على أقرب مذكور، لكن نظرا للوجهة التداولية عند السجاوندي والخلفية المعرفية المسبقة والتي تمثل العناصر المشتركة بين المتكلم القارئ والمستمع فإن ذلك كله يمنع من وصل الجملتين، فمقاميا وقصدا الذي هاجر هو إبراهيم عليه السلام.

وليست المشكلة مقتصرة في هذه الآية تحديدا عند تحديد الذي آمن والذي هاجر، بل المشكلة الكبري تتمثل في اصطدام الوصل مع قوله تعالى:{وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ} (٢٧) سورة العنكبوت، وإن كانت هذه الآية الأخيرة في الوقت نفسه مبينة لكن لمن له خلفية معرفية بنسل سيدنا إبراهيم.

كذلك قوله تعالى:{لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ ...} (٧٣) سورة المائدة، وقوله تعالى:{وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ..} (٦٤) سورة المائدة.

فهذه الآيات الكريمات وأمثالها تدور في الإطار السابق نفسه، فكل جملة من الجملتين اللتين توسطتهما علامة الوقف اللازم لها قوة إنجازية مقصودة مختلفة عن الأخرى، وقائل كل واحدة منهما مختلف، فالوصل يسهم في تناقض الكلام أوله مع آخره أو بعبارة سيبويه أن" تضرب أول كلامك بآخره" [١] فكيف يقولون بأن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد في الوقت نفسه، وكيف يقولون يد الله مغلولة ثم ينفون كلامهم بقولهم بل يداه مبسوطتان، وهذا يؤكد عناية علماء الوقف بمرجعية الضمائر، فالوقف هنا له دور تداولي في أنه يفصل بين الكلامين المختلفين فيظهر القصد واضحا دون خفاء أو لبس.

ومن اهتمام السجاوندي بالضمائر ومحاولة الفصل بينها عند حدوث اللبس ما نجده في تناوله لقوله تعالى:{يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ ..}(٢٩) سورة يوسف. يقول:" عن هذا " سكتة للعدول عن مخاطب إلى مخاطبة "[٢]

ففي هذه الآية ماذا لو وصل القارئ الجملتين ووقف على ذنبك؟ فالأمر في الجملتين موجه لأشخاص مختلفة، والقوة الإنجازية للجملتين مختلفة لأن الأمر في الأولى الإعراض عن جهلهم لقدره، والثاني وهو الاستغفار عن الذنب

---

[١] انظر الكتاب لسيبويه: ٢٦/١.

[٢] علل الوقوف للسجاوندي: ٢/٥٩٨.

الذي وقعت فيه المرأة. ولذا تكون السكتة التي وضعها السجاوندي بمثابة الإلغاء العملي لوظيفة العطف المتمثلة في الوصل. (١)

كذلك قوله تعالى: {لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا} (٩) سورة الفتح. يقول السجاوندي:" وتوقروه ٩ ط ؛ للفصل بين ضمير اسم الله تعالى في "تسبحوه" وضمير اسم رسوله في "توقروه "

نلحظ هنا أن قواعد النحو تسمح بوصل "توقروه "و" تسبحوه" لكن التسبيح في الاستعمال لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى، لذا يحدث اللبس التداولي فيكون الوقف بمنزلة المبين لعود الضمائر لذا يسمى هذا الوقف عند بعض العلماء وقف البيان.

فهو في هاتين الحالتين الأخيرتين لم يعبر عنه بالوقف اللازم كالنماذج السابقة لكن الجامع بينهم مسألة عود الضمائر.وعلى هذا فالوقف يعد استراتيجية تنظيمية في التحاور والحجاج؛ لأنه بقدر ما تتحسن طرق التواصل اللساني بقدر ما يزداد الإقناع.

ج ــ الكلام المحال من ناحية صلاحية الملفوظ للارتباط بما قبله وما بعده

وهذه الإحالة لها ثلاث صور عند السجاوندي، الأولى: أن تكون الكلمة التالية علامة الوقف جملة فعلية، ومن نماذج ذلك عند السجاوندي، قوله تعالى:"{هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ(٤٣) يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ آنٍ (٤٤)} سورة الرحمن.

ففي هاتين الآيتين رغم الفصل بينهما برأس الآية، والوقوف على رؤوس الآي سنة عن النبي، وغالب القراء لا يصلون آية بآية إلا إذا اقتضى القصد ذلك، على الرغم من ذلك كله إلا أن السجاوندي يحذر من وصل الآيتين ويضع بينهما علامة الوقف اللازم معللا ذلك بقوله :" لأنه لو وصل صار قوله :" يَطُوفُونَ بَيْنَهَا" حالا للمجرمين، أي يكذبون طائفين بين النار والحميم، وهو محال." (٢)

فهو هنا يُفعِّل قاعدة النحو المشهورة التي تنص على أن" الجمل وأشباه الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال" وإذا بها تصطدم باللغة في علاقتها بالمستعملين، فكيف يعقل أن هؤلاء يكذبون وهم يطوفون بين النار

(١) انظر: في التنظيم الإيقاعي في اللغة العربية نموذج الوقف د. مبارك حنون، ص: ٢٣٠

(٢) علل الوقوف للسجاوندي:٩٨٦، ٣/٩٨٧.

والحميم، فالمنطق العقلي يقتضي عكس ذلك، وقصد الكلام أيضا والمقام خلاف ذلك، فيلزم الوقف.

كذلك قوله تعالى:{وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ (٨) يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ (٩)} سورة البقرة.

ما أدق ما قاله السجاوندي في لزوم الوقف بين هاتين الآيتين ! حيث يقول:" لأن بمؤمنين منكَّر، والجملة بعد المنكر تتعلق به صفة، فلو وصل صار التقدير: وما هم بمؤمنين مخادعين فينتفي الوصف لا مع الموصوف فينتقض المعنى، فإن المراد نفي الإيمان عنهم، وإثبات الخداع لهم؛ لأن النفي إذا دخل على الموصوف بصفة ينفي الصفة ويقرر الموصوف، كقوله: ما هو برجل كاذب." [١]

لو تأملنا الآيتين السابقتين لا نجد مانعا قواعديا من الوصل، لكن المانع هو منافاة القصد التداولي؛ فالمقصود نفي الإيمان عن هؤلاء المنافقين الذين يضمرون في قلوبهم ما يخالف ما تتفوَّه به ألسنتهم، وإثبات الخداع لهم، وهذا لا يتأتَّى إلا مع الوقف، ثم يستحضر السجاوندي قاعدة استعمالية تداولية مفادها أن النفي إذا دخل على الموصوف بصفته نفى الصفة وقرر الموصوف، وعليه يكون المعنى هم مؤمنون لكنهم يخادعون الله، وهذا مخالف تماما للقصد.

والصورة الثانية أن تكون جملة اسمية تالية لحرف عطف، ومن ذلك حديث السجاوندي عن قول الله تعالى:{.. وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ...} (٧) سورة آل عمران.

يستحضر السجاوندي الخلفية المعرفية العقدية له، وهي عقيدة أهل السنة والجماعة، في بيان قصد هذه الآية فيقول:" في مذهب أهل السنة والجماعة – هذا الوقف لازم – لأنه لو وصل فهم أن الراسخين يعلمون تأويل المتشابه كما يعلمه الله، وهذا ليس بصحيح، بل المذهب أن شرط الإيمان بالقرآن العمل بمحكمه، والتسليم لمتشابهه- ثم ذكر رأيا ثانيا لا يعنينا الآن، ثم قال – لكنَّ الأصوب الأحقَّ (الوقف)؛ لأن التوكيد بالنفي في الابتداء، وتخصيص اسم الله بالاستثناء يقتضي أنه مما لا يشاركه في علمه سواه، فلا يجوز العطف على قوله (إلا الله) كما على (لا إله إلا الله). [٢]

---

[١] علل الوقوف للسجاوندي: ١٨١، ١/١٨٢.
[٢] علل الوقوف للسجاوندي: ٣٦١: ١/٣٦٣.

ويبدو جليا من النص السابق مراعاة المقام (مقام الله تعالى الذي لا يشاركه فيه أحد) ومقام العلماء، دل عليه تخصيص اسم الله بالاستثناء الذي يقتضي عدم جواز عطف أحد عليه مهما كان علمه. كما أن هذا الوقف دليل على أن فهم القصد – لا سيما في القرآن – لابد فيه من معرفة لسانية، ومعرفة خارج لسانية بما تشمله الأخيرة من أطر دينية واجتماعية وعقدية.

وأما الصورة الثالثة فيأتي لحنها التداولي من جهة أن الجملة الثانية تبدأ بالاسم الموصول " الذين " وقواعد النحو تجيز أن يكون صفة لما قبله، لكن المقام والتداول والقصد يمنع من ذلك، وذلك ورد في سبع مواضع فقط من القرآن الكريم، وما دونها يجوز فيه ثلاثة أوجه هي الإتباع والقطع على المدح أو الذم، والاستئناف على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مبتدأ والخبر ما جاء بعده.

ومن المواضع السبعة المذكورة سابقا قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ (٦) الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ... (٧)} سورة غافر

يقول السجاوندي:" النار ٦ مـ ؛ لأنه لو وصل لصار " الذين يحملون العرش" صفة لأصحاب النار، وخطره ظاهر. [١]

كذلك قوله تعالى في سورة التوبة:" {... وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (١٩) الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ اللَّهِ... (٢٠)} سورة التوبة.

يقول السجاوندي:" الظالمين ١٩ مـ ؛ لأنه لا يوصف المؤمنون بالظلم؛ لأنه لو وصل صار " الذين ءامنوا " صفة الظالمين، بل هو مبتدأ من الله تعالى في مدح المؤمنين وصفتهم." [٢]

نلحظ أن كلمة (الظالمين)، وكلمة (النار) كل منهما رأس آية، بمعنى أن القارئ سيقف امتثالا لسنة النبي صلى الله عليه وسلم، ومن لا يقف لا يأثم، لكن السجاوندي يعلم أن قواعد النحو تبيح الاتصال على الإتباع فربما أراد القارئ أن يصل بين الصفة والموصوف إعمالا لما نص عليه علماء الوقف أنفسهم من أنه لا يُفصل بين الصفة والموصوف، لذا فهو ينبه القارئ بأن يجتنب هذا الوصل لأنه يخالف القصد والمقام والاستعمال.

---

[١] المصدر السابق: ٣/٨٨٨.

[٢] علل الوقوف للسجاوندي: ٥٤٦، ٢/٥٤٧.

د ــ الكلام المحال من ناحية مخالفة الحقائق العلمية الثابتة:

مما لا شك فيه أن هناك حقائق تتعلق بأمور عقدية أو معرفية لا يمكن للغة أن تتجاوزها مخالفة لها، فمثلا العبارة الشهيرة عند الباحثين في التداولية " أرسطو يوناني لكني لا اعتقد ذلك"، والشمس لو سمحت تدور حول الأرض " تعد هذه العبارات شاذة تداوليا ، أو تقع ضمن الكلام المحال، وقد أدرك علماء الوقف والابتداء هذه الحقائق عند حديثهم عن الوقف اللازم قبل" لو ، وإن " الشرطيتين في بعض المواضع على النحو التالي:

قوله تعالى:{وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} (٤١) سورة النحل. يعلل السجاوندي لزوم الوقف على (أكبر) بقوله:" لأن جواب"لو"مخذوف، أي: لو كانوا يعلمون لما إختاروا الدنيا على الآخرة ، ولو وصل لصار قوله :" ولأجر الآخرة أكبر" معلقا بشرط أن لو كانوا يعلمون وهو محال." [١]

قوله تعالى: {... وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ}(٤١) سورة العنكبوت. وعلل السجاوندي لزوم الوقف على (العنكبوت) بقوله:" لأن جواب "لو" محذوف، أي: لو كانوا يعلمون وهن الأوثان لما اتخذوها أولياء، ولو وصل لصار وهن بيت العنكبوت معلقا بعلمهم، وهو مطلق ظاهر. [٢]

قوله تعالى:{وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} (٦٤) سورة العنكبوت، يقول السجاوندي في تعليل الوقف على (الحيوان):" لأن التقدير: لو علموا حقيقة الدارين لما اختاروا اللهو الفاني على الحيوان الباقي، ولو وصل صار وصف الحيوان معلقا بشرط أن لو علموا ذلك، وهو محال. [٣]

كذلك في قوله تعالى:" {...وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا ۖ لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ} (٨١) سورة التوبة.يقول السجاوندي:" لأن جواب "لو" محذوف، أي: لو كانوا يفقهون حرارة النار لما قالوا: لا تنفروا في الحر، ولو وصل لفهم أن نار جهنم لا يكون أشد حرا إذا لم يفقهوا ذلك. [٤]

---

[١] علل الوقوف للسجاوندي: ٢/٦٣٨، وانظر موضعا شبيها به: ٣/١٠٣٥.
[٢] المصدر السابق: ٢/٧٩٢.
[٣] المصدر السابق: ٢/٧٩٢.
[٤] المصدر السابق: ٢/٥٥٥.

ومثل ذلك الوقف قبل " إن " الشرطية من قوله تعالى:"{رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ} (٧) سورة الدخان.حيث وضع علامة "لا" ولم يعلل لكن الناسخ استدرك عليه قائلا:" لما ذكر في غير موضع " [١]

حيث يمكن أن نترجم هذه العبارة التي رجح محقق الكتاب أنها من قول الناسخ وفقا لمنهج السجاوندي فنقول :لأن الوصل يوهم أن ربوبيته تعالى تتعلق بكونهم موقنين وهو محال. فعندما نتأمل كلام السجاوندي في كل الشواهد السابقة نجد أن ما قبل أداة الشرط" لو ، وإن " حقائق ثابتة في الواقع حسب اعتقاد المسلمين، وحسب الإعجاز العلمي الحديث في آية العنكبوت، فتداوليا لا يمكن وصل ما قبل الشرط بما بعده حتى لا يُظن أن الجواب قد قدم على الشرط، ومن هنا ترتبط هذه الحقائق بعلمهم، ومن هنا تأتي الإحالة، وهذه الإحالة راجعة - في رأيي- إلى أننا عندما نقرأ هذه الآيات بالوصل فإن طبيعة أداة الشرط "إن، ولو " تقيم افتراضا مسبقا بأنهم لو لم يعلموا أن أجر الأخرة أكبر لما صار أكبر، ولو لم يعلموا أن بيت العنكبوت أوهن البيوت لما كان أوهن ...إلخ ، وهذا كله ثابت سواء أعلموا أم جهلوا. وهذا الوصل بهذا المعنى يشبه قول الباحثين في التداولية عن تشذيذ القول" الشمس لو سمحت تدور حول الأرض.

ثانياً: الابتداء القبيح وعلاقته بالقصد:

إذا كان علماء البلاغة قد تحدثوا عن براعة الاستهلال وما له من دور في بيان المقصود، فابن الأثير يقول:"وقال بعض علماء البيان (أحسنوا معاشر الكتاب الابتداءات فإنهن دلائل البيان) [٢]، فالاستهلال مرحلة في الخطاب على قدر كبير من الأهمية، وأهم ما يتسم به دوره في التواصل، وهو بهذا يكتسي بعدا تداوليا، ولذا فلا عجب أن يتسع الاهتمام به ليشمل المعيار الاجتماعي المتعلق باللياقة وآداب الحديث، وما يتصل بالمقام ومراعاة أحوال الخطاب والمخاطبين.[٣]

أقول إذا كان هذا الأمر هكذا في الكلام العادي سواء من الشعر أو النثر، فإنه ينبغي أن يراعى في كتاب الله عز وجل، فما بالنا لو كنّا في الصلاة أو في ابتداء حفل وقرأ القارئ " هيهات هيهات لما توعدون"؟ أو قال " إني كفرت" أو قال: "وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم" أو قال" ولد الله وإنهم لكاذبون "

---

[١] انظر علل الوقوف للسجاوندي، هامش ص: ٣/٩٢٧.

[٢] الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور لابن الأثير، تحقيق: مصطفى جواد ص١٨٧.وانظر: الصناعتين لأبي هلال العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ص ٤٥١.

[٣] انظر شعرية الاستهلال عند عبد الله البردوني، د. شعلال رشيد، ص٣.

أو قال:" عزير ابن الله " أو " المسيح ابن الله " فكل هذه الابتداءات ليس فيها ما يسمى بحسن الابتداء كما ذكر أبو هلال العسكري يقول: سئل بعضهم عن أحذق الشعراء فقال من يتفقد الابتداء والمقطع.[١] كما أن هذه الجمل المبتدأ بها تصنف تداوليا بأنها شاذة في الاستعمال أو لاحنة تداوليا لعدم موافقتها للقصد.

ولهذا فالكلام السابق ليس غريبا عن علماء الوقف والابتداء فقد نصوا على أن الابتداء لايكون إلا بموف بالمقصود، يقول السجاوندي:" أهم هذا الفصل التحرز عن الوقف على ما يقبح الابتداء بما بعده، أو يؤثم، كقوله تعالى{...وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ}(١٢٠) سورة البقرة؛ لأن قوله" مالك" جواب قوله: "ولئن اتبعت"، فلو فصل صار إخبارا مستأنفا مطلقا، وخطؤه وخطره ظاهر.[٢]

ففي هذه الآية لا يجوز الإبتداء بقوله: ما لك من الله من ولي ولا نصير" لأن هذا مشروط باتباع أهواء الذين كفروا" ولذا يتغير القصد ويصبح تهديد للنبي وحاشاه عن ذلك.

كذلك قوله تعالى:{لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِن قَبْلُ ۖ إِنْ هَٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ} (٦٨) سورة النمل. يقول:" من قبل لا ؛ تحرزا عن الابتداء بمقول الكفار.[٣]

قوله تعالى:{أَلَا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ (١٥١) وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (١٥٢)} سورة الصافات، يقول :" لئلا يفصل بين القول والمقول، ولا يبدأ بكفر صريح"[٤]

وتدل كلمة "التحرز " التي ذكرها السجاوندي في النص السابق على أن المتكلم أو القارئ " ينبغي أن يبذل جهدا ذهنيا ولغويا في اختيار جملته الابتدائية، لخطورتها في إنجاح الرسالة اللغوية أو فشلها "[٥] ولعل هذه عبر عنه قوله" وخطؤه وخطره ظاهر"، كما أنه ينبغي أن يكون مستحضرا لأعرافه الدينية والاجتماعية التي لها دور في وقفه وابتدائه.

---

(١) الصناعتين لأبي هلال العسكري، ص:٤٥٤.
(٢) علل الوقوف للسجاوندي، هامش: ١٤٨، ١/١٤٩.
(٣) المصدر السابق ٢/٧٧٣.
(٤) المصدر السابق ٣/٨٦٠.
(٥) انظر: الجملة الابتدائية د. خلود العموش ،ص:١٢.

المبحث الثاني

الوقف والابتداء وعلاقته بالمقام

إن المقام لا يقل أهمية في دوره في الوقف والابتداء عن القصد؛ لأن مراعاة المقام توصّل إلى القصد، كما أن التداولية تنظر إليه باعتباره عاملا رأت أنه غُيِّب وأُهمِل في الدراسات اللغوية، كما أنه بالنسبة إليها المفسر الوحيد والحقيقي للمعاني المضمنة في الأقوال والتي تعجز الجملة تركيبا وبنية عن تجليتها، بل إن الأمر وصل بالاهتمام بالمقام إلى درجة أن اقترح بعض المشتغلين بحقل التداولية تعويض مصطلح التداولية بالمقامية. [١] فما المقام ؟ وما دوره في الوقف والابتداء؟ وكيف أن الوقف والابتداء بمراعاة المقام يعد مبحثا تداوليا؟ وهل مراعاة الوقف والابتداء لها علاقة بالإعراب التداولي الذي يقتضيه المقام؟

يقول د. حسن بدوح:" تتم عملية التواصل دائما داخل مجال محدد يسمى المقام، ويشمل هذا الأخير كل الملابسات والأحوال، والظروف، والشروط السيكولوجية والسوسيولوجية، والتاريخية، والثقافية...إلخ التي تؤطر مسار عملية التواصل زمانيا ومكانيا، كما تحدد نوع المعلومات التي يجب استعمالها، وكميتها، وكذا مختلف العناصر الفرعية، والأساسية التي تسهم بشكل فعال في فهم مضمون الرسالة [٢]

ومعنى هذا الكلام أن فهم مضمون الرسالة لا يتوقف على فهم اللغة وحدها، فقد يؤدي الاكتفاء بهذا المستوى اللغوي إلى قصور في فهم القصد؛ لأن اللغة قد تجيز شيئا لكن المقام بظروفه السابق ذكرها قد يمنع منه.

على أية حال، لا تواصلَ دون مراعاة للمقام، ولقد ظهرت عناية السجاوندي بالمقام من خلال عملية تقطيع للنص [٣] إلى جمل حسب العلاقات النحوية التي بينها من ناحية، ووفقا لما يقتضيه المقام أو علاقة هذا التقطيع بالواقع الخارجي من ناحية أخرى، بمعنى أن اللغة ليست هي الفيصل في الوقف لكن مدى موافقة هذه الجوانب اللغوية للواقع المعاش بظروفه المختلفة، وإن

---

[١] انظر: المشيرات المقامية في اللغة العربية، نرجس باديس: ص٢١، ٢٢.

[٢] المحاورة مقاربة تداولية د. حسن بدوح :٣٧.

[٣] قدم د. عز الدين المجدوب بحثا يقع في حوالي خمس عشرة ورقة تقريبا عن : دور المقام في التحليل النحوي تقطيع النص نموذجا، والحقيقة أن ما ذكره عن مراعاة النحاة للمقام في التقطيع كلام صحيح لكن علماء الوقف والابتداء قدموا صورة تطبيقية كاملة لتقطيع النص القرآني من خلال علامات الوقف، وعللوا وقوفاتهم مراعين في ذلك فكرة المقام التداولية، وقد استفدت من كلام د. المجدوب وطبقته على ظاهرة الوقف والابتداء، انظر: دور المقام في التحليل النحوي: تقطيع النص نموذجا.

الخلاف الذي دار بين علماء الوقف في ذلك ليكشف عن ممارستهم الواعية أشد الوعى بفكرة المقام ودوره الحاسم في ترجيح أليق الاختيارات التي تناسبه، وليس اختلافهم في توجيه حروف المعاني بين الاستئناف والإتباع والحالية إلا دليلا على ذلك. كما أن وضعهم علامات الوقف قبل النعت المقطوع يدل على فكرة المقام...إلخ. ولعل ذلك كله يتضح من الشواهد التالية.

قوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ ...}(٢١٧) سورة البقرة.

سبب نزول هذه الآية :" أن النبيّ صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن جحش مع تسعة رهط، في جمادى الآخرة قبل بدر بشهرين إلى عير لقريش، فلقوا العير. وكان ذلك في آخر الشهر، فأمر عبد الله بن جحش بعض أصحابه، فحلق رأسه. فلما رآهم المشركون أمنوا وظنوا أنه دخل رجب، فقاتلهم المسلمون وأخذوا أموالهم، فعيَّرهم المشركون بذلك، فنزلت هذه الآية. [1]

إن من لايراعي سبب نزول هذه الآية تجده يصل قوله تعالى" قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله" ويكون المعنى: قل لهم قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر...إلخ بالعطف، وهذا المعنى وإن كان جائزا إلا أنه لا يناسب المقام؛ لأن الأخير يقتضي المقارنة بين فعل القتل من هؤلاء الصحابة في الشهر الحرام، وبين صنيع المشركين في الصد عن سبيل الله والمسجد الحرام وإخراج أهله منه، فصنيعهم بدون شك أكبر من القتل في الشهر الحرام، لذا لم يغفل السجاوندي عن المقام التخاطبي الذي قيلت فيه، وإن كان لم يذكره لكنه دل عليه بعلامة الوقف ، فقد جعله وقفا مطلقا أي تاما.

يقول:"(كبير ٢١٧ط) على أن قوله " وصد " مبتدأ، وما بعده معطوف عليه ، وقوله:" أكبر" خبره. وقد يقال :" وصد" عطف على "كبير" أي: لقتال فيه كبير، وسبب صد عن سبيل الله، وكفر بالله ، وبنعمة المسجد الحرام، أو صد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، فيوقف هاهنا..." [2] وبهذا يتبين دور المقام في ترجيح وجه الاستئناف الذي يبرز قصد المقارنة بين الفعلين على وجه العطف من خلال علامة الوقف المطلق.

كذلك قوله تعالى:"{خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ ..}(٥) سورة الزمر، حيث الحديث عن موقع

---

[1] انظر: أسباب النزول للنيسابوري:٧٠.

[2] علل الوقوف للسجاوندي:٢٩٥: ١/٢٩٧.

(يُكَوِّر) من الإعراب، فإنه يجوز فيه وجهان : الحال، أو يكون مستأنفا، واللغة تسمح بالوجهين، لكن التداول يرى أحدهما أولى من الآخر، ولا أبالغ إن قلت إن التداول يرفض أحدهما، وهو وجه الحال؛ لأن تكوير الليل على النهار لم يكن في حال خلق السموات والأرض، وإنما كان بعدهما، لذا قال السجاوندي:" خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالحَقِّ ٥ ج "؛ لأن قوله يكور الليل يصلح حالا، والاستئناف أحسن؛ لأن تكوير الليل على النهار كان بعد خلق السموات والأرض"[١]

ومن هنا فالاستئناف هو الذي يخدم الجانب التداولي المتمثل في مراعاة الزمن وعليه يتضح المعنى المقصود من الآية، لذا فإنني أرى مراجعة كثرة الجوازات النحوية من قبل النحاة؛ ذلك لأن النحاة ينظرون إلى ما تبيحه القواعد ويقولون به.

ولذا يقول د. نحلة :" فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والمتلقي في سياق محدد (مادي، واجتماعي، ولغوي) وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما. "[٢]

ولذلك نجد السجاوندي يتعامل مع هذه السياقات المختلفة في قوله تعالى: {فإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ..}(٢٣٠) سورة البقرة، حيث يقول:" غيره ط؛ لأن طلاق الزوج الثاني على خطر الوجود لا منتظر معهود، فكان خارجا من مقتضى الجملة الأولى"[٣]

ففي هذا الوقف كأنه يريد أن يقول: إن المقصود في هذه الآية أن الزواج الثاني ليس الزوج فيه تيسا مستعارا أو محللا لكي تمر عبره عملية رجوع المرأة إلى زوجها الأول ثانية ، وهذا ما تدل عليه قراءة الآية بالوصل ، لأن الفاء تدل على التعقيب أو السرعة، فهذا يخالف الواقع الاجتماعي والاعتقادي للمسلمين، لذا يكون الوقف هنا وقفا تداوليا من أجل بيان القصد المتمثل في أن طلاق الزوج الثاني قد لا يحدث أصلا، فهو ليس من مقتضى الجملة الأولى.

كذلك قوله تعالى: {وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ ۚ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ}(١١٤) سورة البقرة. يقول:" خائفين ط؛ لأن ما

---

[١] المصدر السابق: ٣/٨٧٨.
[٢] آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،ص: ١٠، ١١.
[٣] علل الوقوف: ٣١٠، ١/٣١١.

بعده إخبار وعيد مبتدأ منتظر، ولو وصل صارت الجملة صفة لهم، والصفة تكون كائنة متصلة." (١)

فالسجاوندي في النص السابق يبين أن وصل جملة " لهم في الدنيا خزي..." بما قبلها يدل على معنى غير مقصود، لأن القوة الإنجازية لهذه الجملة الخبرية هي الوعيد وهذا الوعيد لم يأت بل هو منتظر، فلو وصلت تكون بمثابة الصفة للسابق، والصفة في تداول اللغة بين المستعملين متصلة لا تنقطع عن الموصوف، فكأن هذا الوعيد صار كأنه وقع بالفعل، وهذا تداوليا لم يحدث، فيكون الوقف هو الحل.

وقد يكون الوقف وعدمه مناسبا للمقام لكن المحل يرجح وفقا لما يراه هو، وذلك نحو قوله تعالى:{يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ} (٣٠) سورة آل عمران.

ففي هذه الآية يدور الخلاف حول الجواب عن سؤال مفاده: هل الخير والسوء يكونان محضرين يوم القيامة ويتمنى الإنسان المسيء أن يباعد بينه وبين السوء لكي يرجع عنه، ويتمنى المحسن أن يباعد الأمد بينه وبين إحسانه ويعود مرة ثانية ليزداد منه.؟ وهذا يوافق قوله تعالى"{فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ (٨)} سورة الزلزلة، أم أن تمني الرجوع مقتصر على صاحب السوء؟

يجيب السجاوندي عن هذا السؤال فيقول:"يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا ٣٠ ج، والأجوز أن يوقف على سوء، تقديره : وما عملت من سوء كذلك؛ لأن السوء يوجد محضرا كالخير، وتود مستأنف؛ لأن صاحب الخير يود لولم يره من خجل الحياء، كما أن صاحب السوء من وجل الجزاء... والضمير المتحد عائد إلى (ما)، أو إلى جنس العمل. (٢)

فالسجاوندي يستحضر المقام بظروفه كلها، كما يستحضر خلفيته المعرفية، فيرى أن الأجوز الوقف على سوء، لكنه يصطدم بمخالفة القواعد حيث إن الضمير في (بينها، وبينه) مفرد متحد والمعنى الذي أراده مثنى فاستخدم التأويل بالحمل على اللفظ والمعنى، لكني أرى عدم الوقف على سوء، لأن فيه زجرا للمسيء كي يكف عن إساءته.

(١) علل الوقوف: ١/٢٣١.
(٢) علل الوقوف للسجاوندي:١/٣٦٨.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى:"{فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ(٣٧) وَعَادًا وَثَمُودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسَاكِنِهِمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ (٣٨)} سورة العنكبوت.

جعل السجاوندي الوقف على نهاية الآية الأولى مجوزا لوجه ورمزه " ز" يعني يجوز فيه وجهان، لكنه يرجِّح أحدهما ويعلله بعلة تداولية تتعلق بالمقام والزمن أو الظروف التاريخية للنص.يقول:" جاثمين ٣٧ ز؛ لأن "عادا" معطوف على الضمير المنصوب في أخذتهم في وجه، وفي وجه آخر: منصوب بمحذوف، أي: اذكروا عادا. وهذا أوجه؛ لأن قوله: "وقد تبيَّن "حال، ولا يصلح أن يكون عامله "فَأَخَذَتْهُمُ"؛ لأن المخاطبين لم يحضروا – أعني النبي وأصحابه – حال الرجفة، تقديره: واذكروا عادا وثمود مبينة لكم مساكنهم."[١]، وعلى هذا ينبغي للمحلل أن يراعي المقام والمخاطبين وأحوالهم حتى يتمكن من الوصول للقصد.

كذلك قوله تعالى:"{جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ (٥٠) مُتَّكِئِينَ فِيهَا يَدْعُونَ فِيهَا بِفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ (٥١)} سورة ص.يقول السجاوندي:" الأبواب ٥٠ ج، وقد يوصل على أن "متكئين" حال "لهم"، والوقف أوجب على حذف العامل، أي: يتنعمون متكئين أو يكونون... ؛ لأن الاتكاء لا يكون في حال فتح الأبواب".[٢]

إن السجاوندي في هذه الآية يخالف ما قال به المعربون مستدلا بالمقام وظروفه، حيث إن اتكاء المؤمنين في الجنة مرحلة تالية لفتح الأبواب، وليسا في وقت واحد، ولذا يكون الوقف أوجب على حد قوله.

ومما يؤكد مراعاة السجاوندي للمقام ما نراه في توجيه النعت المقطوع بوضع علامة الوقف قبله والإشارة إلى غرضه سواء أكان للمدح أم للذم. فمثلا قوله تعالى:" {... وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ۚ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ۚ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ} (١٧٧) سورة البقرة

يقول:" عاهدوا ١٧٧ ج ؛ للعدول عن النسق إلى المدح والتقدير: هم الموفون، وأعني الصابرين "[٣]،وكأنه بوضع تلك العلامة يريد من القارئ أن يقف ليلفت انتباه المستمع إلى هذا القطع مع إعطاء الكلام نبرة المدح أو الذم من خلال التنغيم.

---

[١] المصدر السابق:٢/٧٩٠.
[٢] علل الوقوف للسجاوندي:٨٧٠، ٨٧١/ ٣.
[٣] المصدر السابق:١/٢٦٩.

المبحث الثالث

الوقف والابتداء وعلاقته بالأفعال الكلامية وطريقة الأداء

أحاول في هذا المبحث أن أجيب عن عدة تساؤلات تدور في خاطري، تتلخص في الأسئلة التالية: هل الوقف والابتداء له علاقة بالأفعال الكلامية وقوتها الإنجازية؟ بمعنى: هل يقف القارئ على الفعل الكلامي ليبين قوته الإنجازية؟ هل تقطيع النص بالوقوف له علاقة بفكرة التنغيم أو الأداء الصوتي؟ هل عرف السجاوندي التنغيم ؟ وكيف عبر عنه على مستوى اللغة المكتوبة؟ وما علاقته بالتداولية؟

وسوف أبدأ في الإجابة عن هذه التساؤلات من التنغيم عند السجاوندي، فأقول: نسب كثير ممن تكلموا عن هذه الظاهرة الصوتية عند أهل التجويد وعلوم القرآن معرفتها والنص عليها للإمام النسفي(ت ٧١٠ ه) في تفسيره مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حين تناول قول الله تعالى"{...فَلَمَّا آتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ اللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ}(٦٦) سورة يوسف. يقول:" بعضهم يسكت عليه – يقصد على الفعل قال - لأن المعنى قال يعقوب {الله على مَا نَقُولُ} ... غير أن السكتة تفصل بين القول والمقول وذا لا يجوز فالأولى أن يفرق بينهما بالصوت فيقصد بقوة النغمة اسم الله." [١]

والحقيقة أن هذه النسبة خاطئة؛ لأن السجاوندي (ت ٥٦٠ه) ذكر هذا القول نفسه [٢]، فهو أحق بها من النسفي، بل إنه قال به في موضع آخر وهو قول الله تعالى:"{..وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ ...}(١٢٨) سورة الأنعام. يقول:" يغلظ الصوت على النار إشارة إلى أن النار مبتدأ بعد القول، وليست فاعلة (قال). [٣]

فعلى الرغم من وضوح إعراب كلمة (النار) في الآية لأن نسبة القول إليها نسبة مجازية، كما أن الفعل قبلها مذكر وينبغي - لكي تكون هي القائلة - أن يؤنث لها الفعل...إلخ إلا أنه ينص على أن الصوت برفعه على كلمة (النار) يميز المراد ، وبهذا يكون السجاوندي قد عرف التنغيم على مستوى اللغة المنطوقة.

---

[١] مدارك التنزيل وحقائق التأويل،أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م،٢/١٢٣. وانظر من نسب له هذا د. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد د. غانم قدوري الحمد، ص:٤٧٩

[٢] انظر علل الوقوف: ٢/٦٠٣.

[٣] علل الوقوف:٢/٤٨٨.

ومن المعلوم أن اللغة المنطوقة أسرع إلى الفهم والإفهام من اللغة المكتوبة؛ لأن الأولى يمتلك المتكلم فيها أدواته من وسائل التحبير الصوتي في محاولة منه للوصول إلى القصد الذي يبتغيه، أما المكتوبة فقد طمست فيها تلك الوسائل، لذا لجأ علماء اللغة إلى علامات الترقيم المعروفة من أجل الوصول إلى الغرض نفسه، أو ليكون المكتوب مقاربا للمنطوق، وليس أهل التجويد والوقف والابتداء بدعا من غيرهم في هذا الأمر، فالوقف في رأيي مرتبط بالتنغيم من خلال فهم المقام عند السجاوندي.

إن النطق بالجمل متتالية وراء بعضها دون توقف إلا من أجل انقطاع النفس يصيب المستمع بالملل، كما أنه لا يستطيع إدراك المقصود من كل جملة ولذا " يعد الوقف عاملا صوتيا مهما في تقسيم الكلام إلى دفعات كلامية تعد كل دفعة فعلا كلاميا [١] له قوته الإنجازية إذا كان معناه كاملا، وبطبيعة الحال فإن لكل فعل كلامي هيكله التنغيمي الذي يميزه كما يقول التداوليون، لذا يرتبط فهم القوة الإنجازية التي حددت بالوقف عليها بالتنغيم، بل إن التنغيم يكون هو الوسيلة الوحيدة التي تمتاز بها قوة الفعل الكلامي الإنجازية في حالة غياب العلامة، إلى جانب المقام، فقد نجد أسلوبا خبريا لكنه في قوته الإنجازية استفهاما.

يقول د. سمير استيتية عن أدوات الاستفهام:" وتجدر الإشارة هنا إلى أن استخدام أدوات معينة للاستفهام يشكل جزءا أساسيا في عملية تحويل التركيب من صيغته الإخبارية إلى صيغته الاستفهامية، غير أن إدخال إحدى أدوات الاستفهام على التركيب التقريري والإخباري لا يكفي وحده في المستوى المنطوق من اللغة، بل لابد من التنغيم إلى جانب ذلك، فإن التنغيم أرسخ قاعدة وأثبت ركنا من بعض الأدوات، وآية ذلك أن همزة الاستفهام في العربية تسقط استغناء عنها بالتنغيم." [٢]، كما أن التنغيم يكون هو الوسيلة الوحيدة عند اشتراك أكثر من فعل كلامي في العلامة كما نجد ذلك في توجيه السجاوندي لقوله تعالى:" {... قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ...} (٦٥) سورة يوسف. حيث جعل السجاوندي الوقف على " نبغي " وقفا مطلقا(ط)، يقول معللا ذلك :" لانتهاء الاستفهام إلى الإخبار"[٣]

---

[١] للمزيد انظر: الدلالة الصوتية دراسة لغوية لدلالة الصوت ودوره في التواصل د. زكي كريم حسام الدين، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٤١٢ه: ١٩٩٢م ، ص:١٩٤.

[٢] الشرط والاستفهام في الأساليب العربية د. سمير استيتية، دار القلم، دبي، ط١٩٩٥،١م، ص٩٩.

[٣] علل الوقوف : ٢/٦٠١.

على حين ذهب آخرون من النحاة وعلماء الوقف إلى أنه يجوز فيها النفي أيضا [١]، ويكون السؤال كيف نميز بين الأسلوبين والأداة واحدة ؟ فلا سبيل إلى ذلك إلا بالتنغيم، لذا فإن السجاوندي وضع علامة الوقف لكي يوضح هذا.

وسوف أؤكد ارتباط الوقف بالتنغيم عند السجاوندي من عدة نواحي منها:

١ــ أن الوقف هو الوسيلة الوحيدة التي تظهر نوع الجملة الاستفهامية في حالة غياب العلامة، وذلك لا يكون إلا بالتنغيم، ومن ذلك عند السجاوندي ما يلي:

قوله تعالى:"{.. وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ...}(٢٨) سورة الكهف يقول السجاوندي:" عيناك عنهم ج ؛ لأن قوله: تريد يصلح حالا؛ لأن الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم في الحقيقة، تقديره، ولا تعد عيناك عنهم مريدا لزينة الحياة الدنيا، ويصلح استفهاما محذوف الألف؛ لدلالة حال العتاب [٢]

نلحظ أن السجاوندي في هذه الآية وضع علامة الوقف ليدل على الاستفهام، وهذا لا يظهر في الصوت إلا بالتنغيم لكن علامة الوقف من أجل أن ينتبه القارئ إلى تنغيم الجملة الثانية ولا يخرجها مخرج الخبرية. كما أنه استدل بعلة تداولية وهي " دلالة حال العتاب " المستنبطه من المقام التي تقتضي إخراج التركيب على الاستفهام، والتي أغنت عن وجود الهمزة.

ولقد تكرر النمط السابق من حذف أداة الاستفهام ودلالة المقام بالوقف عليه والتنغيم في عدد من الشواهد، وعللها السجاوندي بالعلة التداولية نفسها، وهي: قوله تعالى:{... وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ...}(٩٤) سورة النساء.وقوله تعالى:{وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ ..}(٩٢) سورة النحل.وقوله تعالى: {مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا ..}(٦٧) سورة الأنفال، وقوله تعالى: {... قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا...}(١٠) سورة إبراهيم. { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ.} (١) سورة التحريم. [٣]

---

[١] انظر: إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري :٢/٧٢٥.
[٢] علل الوقوف: ٦٦٠، ٢/٦٦١.
[٣] انظر علل الوقوف: ٦٦٠، ٢/٦٦١.

ويمكن أن أدلل على مراعاة التنغيم عند السجاوندي بتأكيده في غير ما موضع على خروج " لولا " الشرطية للاستفهام الذي يقصد به التحضيض، لذا جعل هذا الأسلوب استفهاميا موقوفا عليه كما في سورة النور في قول الله تعالى:"{ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ۚ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَٰئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ} (١٣) سورة النور .أي: هلا جاءوا عليه؟

وفي هذا دليل على ارتباط الوقف بالتنغيم لأنه يقف لكي يأتي بالنغمة المناسبة للأسلوب الذي اقتضاه المقام .

٢ــ أشار المؤلفون في علوم القرآن إلى أهمية التنغيم في إيضاح المعنى، وعدوه أدبا من آداب التلاوة، فقال الزركشي (ت ٧٩٤هـ) :" فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ بِكَمَالِ التَّرْتِيلِ فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى مَنَازِلِهِ فَإِنْ كَانَ يَقْرَأُ تَهْدِيدًا لَفْظ بِهِ لَفْظ الْمُتَهَدِّدِ وَإِنْ كَانَ يَقْرَأُ لَفْظ تَعْظِيمٍ لَفْظ بِهِ عَلَى التَّعْظِيمِ " [١] وقال أحد المعاصرين:" وأزيد – يقصد على كلام الزركشي السابق – فأقول:" أو ترحيما وترقيقا لفظ به لفظ الترحيم والترقيق، أو تعجبا لفظ به لفظ التعجب، أو توبيخا لفظ به لفظ التوبيخ، أو خشوعا وتذللا نطق به لفظ الخاشع المتذلل ... وبذلك يفسر المعاني بالجرس ونغم الكلام." [٢]

ولذلك فأنا أريد أن أربط بين هذا الكلام وبين صنيع السجاوندي في تعليله للوقوف، حيث إنني لاحظت ما يلي:

أولا: في تعليل السجاوندي للوقف الجائز تحديدا أنه يراعي طبيعة الأسلوب في الأداء بين الإنشاء والخبر من ناحية، وطبيعة المعنى المقصود منهما، فيفصل بينهما دائما معللا ذلك قائلا " للفصل بين الاستفهام والإخبار، أو الفصل بين الاستفهام والنفي، لتناهي الاستفهام إلى الإخبار، للابتداء بالاستفهام مع اتحاد القائل، لانتهاء الاستخبار إلى الإخبار، وقفة لحق الاستفهام الثاني، لأن الاستفهام مبتدأ به، والوقف أجوز لحق الاستفهام،لانتهاء الاستفهام إلى استفهام آخر...إلخ. وما ذاك في رأيي إلا إلماح للتنغيم المطلوب لكي يؤدى الأسلوب أداء مناسبا يبرز القصد. ونلحظ في هذا الفصل إشارة تداولية أصيلة وهي التفريق بين الأسلوب الإنشائي والأسلوب الخبري لاختلاف قوتهما الإنجازية. [٣]

ثانيا: أن الوقف قد يكون لسبب أن الجملة الثانية من الجملتين الموقوف بينهما غالبا ما تبدأ بكلمات لها حق الابتداء تداوليا؛ لأن قصد الكلام يكمن فيها بما تحمله هذه الكلمة من براعة الاستهلال وحسن الابتداء، لذلك وجدت السجاوندي يقول عبارات مثل:" لأن اسم الله تعالى مبتدأ به، لأن الابتداء

---

[١] البرهان في علوم القرآن: ١/٤٥٠.
[٢] المدخل لدراسة القرآن الكريم ص٤٤٥.
[٣] انظر علل الوقوف على سبيل المثال: ٣/٨٩٧، ٨٩٤/ ٣، ٢/٧٠٤.

بالاستفهام مبالغة في التنبيه، للابتداء بالتأذن على التعظيم، للابتداء بالحمد الذي يبتدأ به الكلام وإليه ينتهي، تفخيما لكلمة التبعيد بالابتداء، للابتداء بسبحانك تعظيما، لأن فسوف للتهديد، فيبدأ به لتأكيد الواقع، للابتداء بالنفي، للابتداء بكلمة التنبيه، لأن نعم وبئس للبمبالغة في المدح والذم فيبدأ بهما تنبيها على المدح والذم، والذم مبتدأ به كالمدح، للابتداء بسين الوعيد، لابتداء شرط في أمر معظم، تعظيما لابتداء أمر معظم، لابتداء وعد الفلاح على التعظيم، لأن اللام للتوكيد، وسوف للتهديد، وكلاهما يقتضي الابتداء. (١)

ثالثا- إن طائفة كبيرة من تعليلاته تراعي حال المخاطب بالقرآن، نحو قوله: للتفصيل بين تحذير وتبشير، لتفصيل دلائل القدرة إمهالا للتدبر، للفصل بين موجبي الخوف والرجاء، للتفصيل بين أنواع المقاصد والاعتراف بأن أطماعنا غير واحد، للفصل بين النقيضين والتعرض للتفكر فيهما، للفصل بين الدعوات تثبيتا وتأدبا، الوقف لإمهال فرصة الاعتبار، فصلا بين البشارتين وتوفيرا على الفرح بكل واحدة على حدة ، إمهالا للتفكر في الحالين، تفصيلا بين الندامات على حسرات، للتنبيه على التدبر في لطائف الصنع، للتفصيل بين أسباب الاعتبار على التمهل، لتعديد النعم...إلخ. (٢)

وبمقارنة بسيطه بين نص الزركشي السابق وبين تعليلات السجاوندي من خلال الملاحظات الثلاث التي ذكرتها يتبين لي أن الوقف والابتداء له علاقة بفكرة التلوين الصوتي، فهذه المعاني لا تظهر إلا بالتنغيم، فلو كان طول النفس وقصره هو المتحكم في الوقف لما كان هناك داع لكل هذه الوقوف، ولكن طبيعة الأداء الذي يتلون حسب المقصود أو القوة الإنجازية التي تؤديها هذه المقاطع المبتدأ بها هو المتحكم في الوقف، فنغمة التهديد غير نغمة المدح أو الذم، ونغمة التعظيم، غير نغمة التحقير لذا لابد من وجود التنغيم لبيان هذا التنوع.

وتأسيسا على ما سبق يكون الوقف وسيلة صوتية للدلالة على تلوين الخطاب بما يتوافق مع حال المخاطب، وبما يتوافق مع المخاطب ومقامه، والقصد الذي يتصل بهما، وعلى هذا فالأداء القرآني بالغ الأهمية، فهو جانب مهم في قيام اللغة بوظيفتها، وله وظيفة مهمة في تفسير القرآن، والوقوف على المعاني والأحكام التي تشتمل على المواقف الاتصالية التداولية، فالأداء معيار اتصالي تداولي. (٣)

وبهذا يمكن لي إضافة سبب رابع للوقف وهو" حق الأداء الصوتي" إلى جانب الأسباب الثلاثة التي رأى العلماء رجوع الوقف إليها وهي:" المعنى، والإعراب، والقراءات" (٤)

---

(١) انظر علل الوقوف على سبيل المثال:١٨٤، ٢٣٦، ٢٣٤، ٣٢١، ٤٠٧، ٤٠٨.

(٢) انظر علل الوقوف على الترتيب: ٢١١، ٣٥٦،٣١٥، ٣٥٧، ٥٢٤،٤٢٥،٣٦٥، ٩٠٤،٧٨٩،٥٢٨، ١٠٤١، ١١٢٤، ١١٣٥.

(٣) المعايير النحوية والمعايير الاتصالية:٦٠

(٤) انظر: المدخل إلى أصوات العربية د. غانم قدوري الحمد ، ص٢٤٩.

نتائج الدراسة

تبين لي من خلال دراسة الوقف والابتداء دراسة تداولية ما يلي:

١- ارتباط الوقف والابتداء من خلال تقطيعه للنص القرآني بالقصد والمقام، واتضح أن للمقام دورا تداوليا عظيما في الوقف والابتداء من خلال ما يقدمه من فهم للجوانب المختلفة المحيطة بالنص القرآني.

٢- تبين لي أن الجوازات النحوية المتعددة للتراكيب النحوية التي تبيحها اللغة ينبغي أن تراجع في مدى توافقها مع الواقع الاستعمالي، لأن اللغة قد تسمح بها لكن بمقارنتها بالحقيقة فإن جملها تعد لاحنة تداوليا، ومن ثم فالكفاءة اللغوية لا تكفي وحدها لفهم المقاصد.

٣- بدا جليا أن الوقف والابتداء يسهم في خلق كفاءة تواصلية من النص القرآني من خلال الأداء، ومن ثم يتضح المقصود.

٤- إذا كان علماء التداولية الغربيون وضعوا مبادئ للحوار مثل مبدأ التعاون بجوانبة المتعددة فإن السجاوندي قد سبقهم إلى ذلك؛ لأن هدف هذا العلم هو تجنب اللبس ومعرفة أين يُقطع الكلام ، وأين يُوصل...إلخ.

٥- عالج السجاوندي الكلام المحال تداوليا من خلال الوقف اللازم والوقف القبيح، وترجع هذه الإحالة إلى عدة جوانب منها: الإحالة من جهة الزمن، إحالة من جهة تناقض أول الكلام بآخره نظرا لتعدد جهات التخاطب أو لاختلاف القائل، إحالة من جهة طبيعة بعض أدوات الشرط نحو" لو ، وإنْ " وما تكونه بوصلها في بعض السياقات من افتراض مسبق يخالف الحقائق الثابتة، لذا يكون الوقف قبلها هو الأفضل.

٦- تبين لي أن الوقف والابتداء القبيحين رجع القبح فيهما لمخالفة المقصود من ناحية، وعدم وجود براعة الاستهلال وحسن الانتهاء فيهما من ناحية أخرى.

٧- للوقف والابتداء علاقة بالأفعال الكلامية، من خلال ما يقدمه هذا العلم من مساعدة على فهم القوة الإنجازية لكل فعل كلامي من خلال فصله عن غيره، وإيجاد التلوين الصوتي المناسب له حسب نوعه.

٨- اتضح لي أن السجاوندي عرف التنغيم، ونص عليه، واعتمد عليه في التفرقة بين المعاني وفهم المقصود من الكلام، كما تبين أن الجانب الصوتي عامل رابع يضاف للعوامل الثلاثة التي يرجع إليها الوقف والابتداء وهي " المعنى ، والقراءات، واللغة ".

فهرس المصادر والمراجع

أ ــ مصدر الدراسة:

علل الوقوف للسجاوندي، تحقيق د. محمد بن عبد الله محمد العيدي، مكتبة الرشد، ناشرون، ط٢، ١٤٢٧ه- ٢٠٠٦م.

ب ــ المصادر والمراجع:

١- آفاق التداولية في القصص النثرية د. محمد عبد السلام الباز، دار النابغة بطنطا، ط١.

٢- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،د. محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢م.

٣- أسباب نزول القرآن : أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١ هـ.

٤- إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط: ١٣٩٠ – ١٩٧١م.

٥- التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية للأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، د. مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

٦- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور لابن الأثير، تحقيق: مصطفى جواد الناشر: مطبعة المجمع العلمي، ١٣٧٥هـ.

٧- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد د. غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط٢، ١٤٢٨ه: ٢٠٠٧م.

٨- الدلالة الصوتية دراسة لغوية لدلالة الصوت ودوره في التواصل د. زكي كريم حسام الدين، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٤١٢ه: ١٩٩٢م.

٩- شرح المفصل لابن يعيش: تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٠- الشرط والاستفهام في الأساليب العربية د. سمير استيتة، دار القلم، دبي، ط١، ١٩٩٥م.

١١- كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، محقق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العنصرية – بيروت، ط٢: ١٤١٩ هـ.

١٢- ظاهرة الالتباس في اللسان العربي بحث في التأويل الدلالي والتداولي لنحو العربية ومعجمها، د. كمال الزيتوني، عالم الكتب الحديث،إربد، الأردن، ط١، ٢٠١٣م.

١٣- في التنظيم الإيقاعي في اللغة العربية نموذج الوقف د. مبارك حنون، الدار العربية للعلوم، منشورات الأختلاف، ط١، ١٤٣١ه: ٢٠١٠م.

١٤- الكتاب لسيبويه تحقيق أ.عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٥- المحاورة مقاربة تداولية د. حسن بدوح، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١، ٢٠١٢م.

١٦- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

١٧- المدخل لدراسة القرآن الكريم د. محمد محمد أبو شهبة، دار اللواء للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤٠٧ه -١٩٧٨م.

١٨- المشيرات المقامية في اللغة العربية : نرجس باديس، مركز النشر الجامعي، ٢٠٠٩م.

١٩- المعايير النحوية والمعايير الاتصالية د. محمد إبراهيم محمد مصطفى، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٤م.

٢٠- وقوف القرآن وأثرها في التفسير دراسة نظرية مع تطبيق على الوقف اللازم والمعانق والممنوع، د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار،طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المدينة المنورة، ١٤٣١ه.

الدوريات :

١- البعد التداولي عند سيبويه ،أ.مقبول إدريس، مجلة عالم الفكر، الكويت، عدد١، مجلد ٣٣، يوليو- سبتمبر ٢٠٠٤م.

٢- التصورات التداولية لمبحث المقصدية د.محمد بكاي، العربية والترجمة، لبنان – مقالات، عدد٢١، مجلد ٦، مارس ٢٠١٥م.

٣- دور المقام في التحليل النحوي تقطيع النص نموذجا بحث منشور بمجلة موارد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، جامعة الوسط، تونس، عدد٥، سنة ٢٠٠٠م.

٤- شعرية الاستهلال عند عبد الله البزدوني، د. شعلال رشيد، بحث منشور بمجلة كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر، العدد٨، ٢٠١١م.